نشرة معهد الكويت
للدراسات القضائية والقانونية

العدد السادس - مارس 2018

المستشار عويد الثويمر :
أولت إدارة المعهد اهتماماً في إبراز أهمية التدريب بوجه عام والتدريب القضائي بوجه خاص، وإيجاد قناعة وإيمان تام بين رجال السلطة القضائية بهذا الأمر خلق جواً من الألفة والتواصل بينهم وبين المعهد

مشاركة وفد قضائي رفيع المستوي برئاسة المستشار/ يوسف جاسم المطاوعه رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التمييز والدستورية

لمسة وفاء وعرفان للمغفور له بإذن الله تعالى المستشار صلاح فهد اسماعيل الفهد

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد السادس
مارس 2018

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

5

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث
المستشار الدكتور / فهد بوصليب :

جاءت فكرة إعداد النشـرة الشهرية للمعهد وبفضل جهـود العاملين عليها لإظهارها بالصورة المشـرفة والمتميزة لمعهد القضاء

9

نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي
المستشار / محمود إبراهيم الخلف :

شهد شهر مارس 2018 تنظيم العديد من الدورات بقطـاع التدريـب المسـتمر والتخصصـي تخطـت الثلاثين منها كان أكثرها للسادة أعضاء النيابة العامة وإدارة الخبراء بوزارة العدل وجهات أخرى عديدة

12

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي
المستشار / عبدالله القصيمي :

حرص القطاع على إسـتمرار مسـيرته التدريبية من خلال استكمال عقد العديد من الدورات التأسيسية للباحثين القانونيين والشرعيين وأمناء سر التحقيق

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com
https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

الإفتتاحية

بصدور المرسوم بقانون رقم 37 لسنة 1994م بإنشاء معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووضع مهامه وأهدافه موضع التنفيذ إعتباراً من 1995/1/1م، ومضي مدة تناهز الأربعة والعشرين سنة على إنشائه، بدا واضحاً أن الكويت إتخذت من التدريب والتأهيل القضائي والقانوني خياراً استراتيجياً في المرحلة القادمة لإدارة مرفق القضاء والأجهزة القانونية المعاونة.

لذلك انصب اهتمام الإدارة على تطوير الجوانب الفنية والإدارية في المعهد، سواء على صعيد المناهج والبرامج التي تعد للتأهيل التأسيسي والتأهيل المستمر والتخصصي للسادة أعضاء السلطة القضائية وغيرهم وتحديد الاحتياجات المتطورة لكل برنامج وتنمية قدرات التدريب لدى المتدربين وتهيئتهم لهذه المهمة على أسس علمية متقدمة، أو على صعيد التنظيم اللائحي والوظيفي للمعهد وتطوير الأداء الاستراتيجي بوضع تصور مستقبلي له يقوم على أسس ومعايير ثابتة قابلة للتنفيذ بحيث يكون عملاً مؤسساً يقوم على رؤية بعيدة المدى ورسالة طموحة تحقق الضمانات التي تكفل استمرار النجاح المنشود للمعهد.

واستمرار لمسيرة المعهد ونظراً لما لمسناه من حاجة أكيدة لتدريب الأجهزة والإدارات التي تمارس عملاً لصيقاً بالعمل القضائي كالأجهزة التي تملك سلطة الضبطية القضائية، عمل المعهد على نشر الخدمات التدريبية المميزة لتلك الإدارات والتوسع في تنظيم الدورات القانونية المتخصصة للمنتسبين لها والتي لاقت إقبالاً منقطع النظير.

كذلك أولت إدارة المعهد اهتماماً في إبراز أهمية التدريب بوجه عام والتدريب القضائي بوجه خاص، وإيجاد قناعة وإيمان تام بين رجال السلطة القضائية بهذا الأمر خلق جواً من الألفة والتواصل بينهم وبين المعهد.

ولعل ما يدعو للإعتزاز في هذا الجانب نجاح إدارة المعهد في تنفيذ دورة حول الإدارة لفائدة مدير ونواب مدير المعهد والسادة القضاة في إدارة التنفيذ والتي كان لها الأثر الكبير في إدخال المفاهيم العلمية الحديثة في الإدارة.

وأخيراً فقد حاولنا بكلمتنا هذه أن نبرز جزء من تصورنا خلال الفترة القصيرة التي تولينا فيها إدارة المعهد، وندعو من الله عز وجل التوفيق بأن يمكننا فيما تبقى من تكملة المسيرة والمحافظة على المكانة التي وصل إليها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والإنطلاق بها إلى الأفضل.

والله ولي التوفيق،،،

المستشار/ عويد ساري الثويمر

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

وكيل محكمة الاستئناف

بدعوة كريمة من المستشار / إسماعيل روستو سيريت (Ismail Rustu Cirit)

رئيس المحكمة العليا التركية، شارك وفد قضائي رفيع المستوي برئاسة المستشار/ يوسف جاسم المطاوعه رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التمييز والدستورية، وعضوية كل من :

الأستاذ المستشار / ضرار علي العسعوسي - النائب العام

الأستاذ المستشار / عادل عبدالله العيسى – وكيل محكمة التمييز

الأستاذ المستشار/ عويد ساري الثويمر - مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

الأستاذ المستشار/ نايف خالد المطيري – وكيل محكمة الإستئناف

الأستاذ المستشار/ محمد راشد الدعيج – المحامي العام

الأستاذ المستشار/ يوسف البحيري – المستشار بمحكمة الإستئناف

في الذكرى 150 لتأسيس محكمة النقض التركية وذلك خلال الفترة من 5 - 9 مارس 2018 بأنقرة، ويعود تاريخ تأسيس المحكمة العليا إلى سنة 1868م في عهد السلطان عبدالعزيز، وقد نظم آنذاك اختصاصها الإصلاحي أحمد سفيت باشا (Ahmet Cevdet Basha)، وقد ورثت بتاريخها الطويل التقاليد العثمانية والقواعد الجمهورية لتكون بذلك المشرف على الإنتقالات الديموقراطية من الإمبراطورية إلى الجمهورية المدنية.

وقد حضر الذكرى رئيس الجمهورية التركية والسيد رئيس الوزراء والعديد من الشخصيات السياسية ورؤساء المحاكم والقضاة والعديد من الدول العربية والغربية.

تعتبـر العلاقـات العامة بوصفهـا علماً وفناً وممارسـة من إفرازات القرن العشـرين، تطـورت ونمـت كمفهوم إداري وكوظيفة في المؤسسـة بتطور النسـق الاقتصادي والاجتماعـي والإداري والسياسـي والثقافي الذي تعمل بـه، حيث أضحت العلاقات العامة تعبيراً شائعاً وضرورياً في الفكر الإداري.

ولكي تقوم العلاقات العامة ببناء علاقات إيجابية بين المؤسسة والجمهور، كان لابد لهـا أن تسـعى إلى التعريف بما تقدمه لتحقيق وبناء جسـور الثقـة المتبادلة وتدعيم التفاعل بين الطرفين على نحو مستمر.

من هنا جاءت فكرة إعداد النشرة الشهرية للمعهد وبفضل جهود العاملين عليها لإظهارها بالصورة المشرفة والمتميزة لمعهد القضاء وتسليط الضوء على كل ما يتعلق به من أخبار وفعاليات وأنشطة بما يحقق مفهوم الاتصال والتواصل المستمر.

وبإعتبار العلاقات العامة فلسفة إجتماعية تهدف إلى معالجة مشاكل الفرد بالمجتمع الحديـث من هذا المنطلـق فقد نظم معهد الكويت للدراسـات القضائيـة والقانونية ندوة شـهر مارس حول "التطبيقات العملية على قانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة والمعدل بعض أحكامـه بالقانون رقم (101) لسـنة 2015م" لمناقشـة الظاهـرة وإيجـاد التوصيات المناسـبة ومسـاعدة أفـراد المجتمع للتكيف والتعايش مع الظاهرة تحقيقاً للتكامل والإنسجام الاجتماعي .

المستشار الدكتور / فهد بوصليب

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث

ندوة التطبيقات العملية على القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم (101) لسنة 2015

إفتتح الندوة المستشار الدكتور/ فهد بو صليب، بالترحيب بالحضور والتأكيد على أهمية موضوع الندوة وذلك بكونها تمس شريحة مهمة من المجتمع الكويتي، أولاها المشرع عناية خاصة.

بعدها تحدث السيد/ مبارك بداح البداح، مدير إدارة الشئون القانونية بالهيئة العامة لشئون ذوى الإعاقة، حيث وضح أن قضية الإعاقة هى من إحدى القضايا الإجتماعية المهمة في المجتمعات المعاصرة نظراً لأبعادها التربوية والإقتصادية على المعاق وأسرته والمجتمع ككل.

لذا فقد اهتمت دولة الكويت بتوفير حماية قانونية للمعاقين وذلك من خلال عقد بعض المؤتمرات الدولية التي ناقشت قضايا الإعاقة والتوقيع على بعض المواثيق والإتفاقيات الدولية التي تناولت جوانب هذه الحماية على المستوى الدولي، مثل الإتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المحررة في الأمم المتحدة بتاريخ 13 - 12 - 2006، التي انضمت إليها دولة الكويت، وذلك إدراكاً على مدى أهمية تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة باستقلالهم الذاتي واعتمادهم على أنفسهم وتعزيز حقوقهم وكرامتهم.

ولا شك أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعد من أهم حقوق الإنسان التي تأتي كفالتها من وجود تشريعات وضعية تنظم كافة حوائجها وتضع الآليات الفعالة لتنفيذها.

حيث قضت المادة العاشرة من الدستور الكويتي بأن: "ترعى الدولة النشء، وتحميه من الإستغلال، وتقية الإهمال الأدبي والجسماني والروحي".

كما قضت المادة الحادية عشرة منه بأن: "تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الإجتماعي والمعونة الإجتماعية والرعاية الصحية".

كما أقر المشرع عدة قوانين منها:

1- القانون رقم 49 لسنة 1996 بشأن رعاية المعاقين.

2- القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديلاته.

3- القانون رقم 101 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتعديل نص المادة (29)، (41)، (42).

ونظراً للتطور الحاصل على المستويين المحلي والدولي في مجال تحقيق مزيد من الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية العديدة بالقانون رقم 8 لسنة 2010 إلا أن التجربة العملية والتطبيق الفعلي، أظهر بعض الثغرات والسلبيات، الأمر الذي اقتضى تعديل المواد (29)، (41)، (42) بموجب القانون رقم 101 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث توسع في المدى الزمني لصرف الإستحقاق، بحيث يستمر الشخص ذو الإعاقة في صرف بدل المساعدات الإجتماعية حتى سن الحادية والعشرين للمعاق العادي وحتى سن الثامنة والعشرين إذا كان مستمراً بالدراسة وزيادة المعاش التقاعدي لكلاً من الشخص ذو الإعاقة أو المكلف برعايته ليصرف وفقاً للمرتب الكامل بدلاً من المرتب الأساسي بما لا يتجاوز 2750 دك.

4- القانون رقم 5 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتعديل نص المادة (4)، (10).

وجاء تعديل المادة 9، 10 بالقانون رقم 5 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للتأكيد على أن حالات بطيئي التعلم وصعوبات التعلم، تعتبر من ضمن الإعاقات التي يشملها القانون، وليست حالات مغايرة لها أو مضافة إليها.

ويعد صدور قانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت طفرة إنسانية ووطنية في مجال رعاية ذوي الإعاقة وتنمية قدراتهم وإبراز إمكاناتهم وتمكينهم من المساهمة في العمل والإنتاج في المجتمع الكويتي.

وقد شمل هذا القانون برعايته فئات ذوي الإعاقة بمستوياتهم وأنواعهم كافه، بهدف تقديم أفضل مستوى من الدعم والرعاية لهم، وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم، لتمكينهم من المساهمة والمشاركة في خدمة بلدهم الكويت أسوة بالفئات الأخرى من المواطنين.

وقد قطعت الهيئة العامة لشؤون الإعاقة شوطاً كبيراً في تطوير الخدمات المختلفة التي تقدم لهذه الفئات على المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي لضمان العيش الكريم لهم ولأسرهم، وعملت الهيئة على تفعيل دور المؤسسات الحكومية، والأهلية والخاصة التي تُعنى بهذا المجال بالتعاون مع جمعيات النفع العام والمراكز والأندية العاملة مع ذوي الإعاقة تطبيقاً لمواد القانون لتقديم المزيد من الخدمات والرعاية المتكاملة لهم وقد شمل القانون مجموعة من المزايا.

وتطرق الدكتور / يعقوب يوسف الزايد، مدير المركز الطبي التأهيلي بالهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة على أن اللجنة الفنية المختصة في المجال الطبي (اللجنة الفنية العليا) وفقاً لنص المادة الأولى الفقرة 10 من القانون تختص بما يلي:

يتراوح عدد المعاقين في دولة الكويت حوالي 60000 حالة إعاقة تحت مظلة القانون 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- وضع السياسات العامة لتوفير الكوادر الفنية المتخصصة لتقديم الخدمات والمستحقات للأشخاص ذوي الإعاقة.
- وضع الأسس والمعايير الفنية والطبية لتحديد درجة ونوع الإعاقة
- وضع التقارير الفنية لإثبات العجز للأشخاص ذوي الإعاقة وضوابط وإجراءات رعايتهم
- إصدار القرارات الخاصة بتطبيق القانون رقم 8 لسنة 2010 ووضع ألية تنظيمية لصرف المميزات والخدمات المشمول بها الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقوم اللجنة الفنية العليا بتكييف سن الإعاقة حسب نوع الإعاقة لاستفادة المعاق استفادة قصوى من تحصيله العلمي
- وضع القرارات الخاصة بالرعاية السكنية حسب درجة ونوع الإعاقة بما لا يتجاوز مدة خمس سنوات.
- إصدار التوصيات الخاصة بتفعيل المادة (39) من القانون رقم 8 لسنة 2010 المتعلقة بإجازة الشخص المرافق للمعاق.
- وضع قواعد صرف المعاش التقاعدي للأشخاص ذوي الإعاقة بالإتفاق مع المؤسسة العامة للتأمينات.
- وضع قواعد صرف الأجهزة التعويضية المجانية.
- وضع قواعد وأسس الحصول على بدل خادم أو سائق بمقابل مادي ومدى الإستعانة أو الإحتياج إليه على أن لا يقل البدل عن 100دك.
- للجنة إبداء الرأي في الحالات التي تعرض عليها أو المحالة إليها من قبل مجلس الإدارة أو المجلس الأعلى للمعاقين.
- للجنة ترشيح رئيس وأعضاء اللجان الفنية الفرعية إضافة إلى لجنة التظلمات مع تحديد الإختصاصات والمهام.
- للجنة الحق في إصدار القرارات التي تهم الأشخاص ذوي الإعاقة وإيقاف صرف المميزات الممنوحة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2010 في حالة الشفاء أو عدم اندراجه تحت مفهوم الإعاقة وفقا لقرار اللجنة الفرعية.

• للجنة الحق في انشاء لجان جديدة في حال تبين وجود إعاقات جديدة.

• للجنة الحق في عمل دليل إرشادي للجان الطبية للعمل بموجبه.

وتتكون اللجنة الفنية العليا من نخبة من الأطباء الإستشاريين والقانونيين.

وقد ذكر الدكتور / يعقوب الزايد عن إحصائية تشير بأعداد المعاقين بالمجتمع الكويتي بالنسبة لدرجة الإعاقة وأن أعدادهم تتراوح نحو أكثر من 60000 حالة إعاقة يمكن تقسيمها إلى:

10000 حالة (إعاقة شديدة)

15000 حالة (إعاقة متوسطة)

35000 حالة (إعاقة بسيطة)

ونوّه بأن جميع هذه الأرقام تعتبر نسبية.

في حين تحدث الأستاذ / عبدالعزيز عبد السلام الشعيب، الوكيل المساعد لشئون التعاون بوزارة الشئون الإجتماعية، ونائب رئيس فريق العمل القانوني بالهيئة العامة لشئون ذوي الاعاقة، إلى أن الهيئة تقوم بإعادة تقييم الحالات الطبية بهدف إيصال الخدمات والمميزات المقررة بالقانون رقم 8 لسنة 2010 إلى المستحقين الفعلين والتحقق من أي تغيرات تطرأ على الحالة الصحية للحالات المنتفعة حفاظاً على المال العام، وقد استندت الهيئة في ذلك على ما يلي:

1- القانون رقم 8 لسنة 2010 وتعديلاته وبالأخص نص المادة 65 والتي تنص على:

"تراجع الهيئة قيمة المخصصات المالية التي تمنح للشخص ذي الإعاقة كل ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ أحكام هذا القانون".

كما نصت المذكرة الإيضاحية للقانون على تفسير المادة على النحو الاتي:

"أوجبت المادة 65 على الهيئة مراجعة المخصصات المالية التي تمنح للشخص ذو الإعاقة كل ثلاث سنوات للوقوف على مدى الإستحقاق لتلك المخصصات أو ما يكون قد طرأ من تغير على الحالة المنتفعة.

2- كما أن المادة رقم 29 من ذات القانون أوجبت "على الهيئة وقف صرف المخصص الشهري في

حال تم الشفاء من الإعاقة بناء على شهادة من اللجنة المختصة" الأمر الذي يجيز للهيئة إعادة التقييم الطبي متى رأت للوقوف على الوضع الطبي الحقيقي للمعاق وذلك حفاظاً على المال العام.

كما أن المشرع قد أناط باللجنة الفنية المختصة تشخيص حالة الشخص المعروض عليها بداعى الإعاقة لتحديد نوع ودرجة إعاقته، وجعلها دون غيرها صاحبة الإختصاص بالنظر في المسائل الفنية المتعلقة بهذا المجال وإصدار شهادة اثبات الإعاقة وذلك وفق ضوابط ومعايير طبية عالمية لتحديد نوع ودرجة الإعاقة والتي على أثرها يتقرر مدى تمتع ذوي الإعاقة بالمزايا المقررة في القانون والقرارات المنفذة له.

أهم التوصيات بالندوة

- توعية المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصعوبات التي يواجهها الأشخاص وطرق تذليل هذه الصعوبات لتطبيق الدمج المجتمعي وتفعيل الإرشاد الأسري لتوعية الوالدين والأسرة.
- تأهيل الأطباء للعمل في مجال ذوي الإعاقة لضمان تقديم العلاج المناسب للمرضى من ذوي الإعاقة، وتطوير مهارات الاستماع لدى الأطباء لمساعدة أولياء الأمور وتوجيههم.
- إعادة النظر في تعريف الشخص المعاق قانوناً.
- تشجيع وسائل الإعلام على تفعيل دورها بشكل أكثر فيما يخص تناولها مسائل توظيف الأشخاص ذوي الاعاقة وإبراز الصعوبات وأساليب التعامل معها من قبل المسئولين في الوزارات والشركات والمؤسسات

الإجتماع التنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وجامعة الكويت

استقبل نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار الدكتور/ فهد بوصليب مساعد مدير مركز اللغات بجامعة الكويت الأستاذ/ علي الشمري وبحث معه سبل التعاون في مجال الإستعانة بمحاضرين مختصين باللغة الإنجليزية لتدريس مادة اللغة الإنجليزية بالمعهد باعتبارها لغة العصر واتفقا الطرفين على توقيع مذكرة تفاهم تشمل البرامج التدريبية وورش العمل للقانونيين، ويأتي تنظيم مثل تلك الاجتماعات حفاظا على العلاقات المتميزة بين المعهد والجهات الحكومية.

هذا وقد صرح نائب مدير المعهد الاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار الدكتور/ فهد بوصليب بأن توقيع

مثل هذه الإتفاقية يثمر بصورة كبيرة وفعالة في إيجاد كوادر بشرية قادرة على التعامل مع مختلف القضايا وبما يحقق أحد المحاور الهامة برؤية الكويت 2035 في الإهتمام بالكوادر البشرية.

وفد من سلطنة عمان يزور معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

زار دولة الكويت وفداً من إدارة التنفيذ لسلطنة عمان الشقيقة، ممثلا بالأستاذ/ طلال الجابري والأستاذ/عامر الشبيبي وذلك يوم الأربعاء الموافق 21 مارس 2018 للإطلاع على عمل إدارة التنفيذ بالدولة والتعرف على مختلف جوانبها وطبيعة عملها، والإستفادة من تجربة الكويت في هذا المجال، وتستمر الزيارة لمدة يوم واحد وكان في استقبال الوفد أثناء زيارته للمعهد المستشار/ عويد ساري الثويمر مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، والمستشار/ محمود الخلف نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي، ورحب الثويمر بالوفد وأشار إلى أن مثل هذه الزيارات تعزز العلاقات الأخوية لدولة الكويت وتعزز تبادل الخبرات.

مناقشة البحوث للسادة الباحثين القانونيين (الدفعة السادسة عشر)

من منطلق مرسوم رقم 37 / 94 لسنة 1994 بإنشاء معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وبشأن إعداد وتدريب كل من أعضاء النيابة العامة وتدعيم خبرة القضاة لرفع مستوى أدائهم وممارستهم التطبيقية وتدريبهم على الإجـراءات القانونية ورفـع مستوى أدائهم العلمي, (مناقشة البحوث للسادة الباحثين القانونيين) - الدفعة السادسة عشر المتطلب للتخرج من الدورة التأسيسة للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء النائب العام خلال الفترة من 11 مارس حتى 4 أبريل 2018 وتقسم على النحو التالي:

إسم البرنامج التدريبي	المحاضرين	عدد المشاركين
مناقشة بحوث السادة الباحثين القانونيين (الفريق الأول) من الساعة 1:00 ظهراً إلى 4:00 عصرا	المستشار د./ فهد بوصليب المستشار/ فهد فاضل الفهد المستشار د./ محمد محسن حسن	32
مناقشة بحوث السادة الباحثين القانونيين (الفريق الثاني) من الساعة 5:00 مساء إلى 8:00 مساء	المستشار/ محمود الخلف المستشار/ بدر الركيبي المستشار د./ أحمد عاصم عجيلة	31
مناقشة بحوث السادة الباحثين القانونيين (الفريق الثاني) من الساعة 5:00 مساء إلى 8:00 مساء	المستشار/ عبدالله القصيمي المستشار/ خالد بشير المستشار/ محمود الخطيب	32

ويأتي سعي المعهد في العمل على تلك الخطوات سعياً في تطوير الكوادر البشرية وتنفيذ لرؤية الكويت 2035 في الإرتقاء بتلك الكوادر.

ليس هناك أشـد قسـوةً وألماً على الإنسـان أكثر من أن يتلقى نبأ وفاة زميل كان أقرب إلى صديـق بل أخـاً عزيزاً، فقد رحل زميلنا المُخلص/ **راغب عبـد الفتاح مطر** من موظفي قطاع التأهيـل المسـتمر والتخصصي إلى جـوار ربه وهو كان بالأمـس معنا مثابـراً ونموذجاً للعطاء المتواصـل والجهـد الدؤوب على مدار أكثر من واحد وعشـرين عامـاً قضاها في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية تاركاً بصمة تشهد على دماثة خلقه وتفانيه في عمله.

رحم الله الفقيد برحمته الواسعة وأدخله فسيح جناته.

شهد شهر مارس 2018 تنظيم العديد من الدورات بقطاع التدريب المستمر والتخصصي تخطت الثلاثين منها – كان أكثرها للسـادة أعضاء النيابة العامة وإدارة الخبراء بوزارة العدل وجهاتٍ أخرى عديدة.

آملين أن يوفقنا الله لتقديم المعلومة القانونية
وأن نخدم بلدنا على أكمل وجه.

وفيما يلي إحصائية تفصيلية بعمل قطاع التأهيل المستمر والتخصصي خلال شهر فبراير 2018:

شهر فبراير / 2018				
الجهات / الأعداد	الدورات	المشاركين	المجتازين	غير المجتازين
المحكمة الكلية	2	58	44	14
النيابة العامة	1	19	18	1
إدارة الخبراء	6	234	201	33
معاوني القضاء	4	62	48	14
الجهات الحكومية	3	68	60	8
ورش عمل	1	16	15	1
المجموع	17	457	382	75

المستشار

محمود إبراهيم الخلف

نائب مدير المعهد
للتأهيل المستمر والتخصصي

الدورات التدريبية لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي
مارس 2018

الدورة التدريبية	الجهة المستفيدة	التاريخ	الفترة
الدعوى المستعجلة	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	٤ - ٦ / ٣ / ٢٠١٨	م
صور وأسباب الإخلاء في قانون إيجار العقارات	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	١٨ - ٢٠ / ٣ / ٢٠١٨	م
علم النفس القضائي	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/٦	ص
الأمراض العقلية والنفسية وآثارها على الإرادة والسلوك من الوجهة الجنائية	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/١٢	ص
الأمراض العقلية والنفسية وآثارها على الإرادة والسلوك من الوجهة الجنائية	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/١٣	ص
الأمراض العقلية والنفسية وآثارها على الإرادة والسلوك من الوجهة الجنائية	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/١٩	ص
عمليات تداول الأسهم وأدوات ونظام الرقابة عليها وفق أحكام وجرائم قانون هيئة أسواق المال	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/١٩	ص
الأمراض العقلية والنفسية وآثارها على الإرادة والسلوك من الوجهة الجنائية	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/٢٠	ص
عمليات تداول الأسهم وأدوات ونظام الرقابة عليها وفق أحكام وجرائم قانون هيئة أسواق المال	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/٢٠	ص
عمليات تداول الأسهم وأدوات ونظام الرقابة عليها وفق أحكام وجرائم قانون هيئة أسواق المال	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/٢١	ص
قواعد التدقيق المحاسبي على الوزارات	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/٢٦	ص
قواعد التدقيق المحاسبي على الوزارات	النيابة العامة	٢٠١٨/٣/٢٧	ص
قضايا المطالبات	خبراء مهندسين	٤ - ٢٠١٨/٣/٨	ص
أبرز قضايا الشركات المتداولة أمام الخبرة	خبراء مهندسين	٤ - ٢٠١٨/٣/٨	ص
إجراءات الجهات الرسمية لاستخراج التراخيص للمباني بأنواعها – إجراءات الترخيص للبلدية	خبراء مهندسين	١١ - ٢٠١٨/٣/١٥	ص
أبرز قضايا الأفراد المتداولة أمام الخبرة	خبراء محاسبين	١١ - ٢٠١٨/٣/١٥	ص
أبرز القضايا العمالية للقطاع الأهلي والنفطي	خبراء محاسبين	١١ - ٢٠١٨/٣/١٥	ص
صيانة أعمال التكييف واكتشاف الأعطال وطرق إصلاحها	خبراء مهندسين	١٨ - ٢٠١٨/٣/٢٢	ص
أبرز قضايا الشركات المتداولة أمام الخبرة	خبراء محاسبين	١٨ - ٢٠١٨/٣/٢٢	ص
حدادة وسمكرة وصبغ السيارات	خبراء مهندسين	٢٥ - ٢٠١٨/٣/٢٩	ص
أبرز قضايا الأفراد المتداولة أمام الخبرة	خبراء محاسبين	٢٥ - ٢٠١٨/٣/٢٩	ص
مقدمة في العلاج الواقعي ونظرية الاختيار	إدارة الاستشارات الأسرية	٤ - ٦ / ٣ / ٢٠١٨	ص
نظام إجراءات التنفيذ بإدارة التنفيذ	الإدارة العامة للتنفيذ	١٣ - ١٥ / ٣ / ٢٠١٨	ص
قانون الأحوال الشخصية	إدارة الاستشارات الأسرية	١٨ - ٢٠ / ٣ / ٢٠١٨	ص
اختصاصات ومهام أمين سر الجلسة	إدارات كتاب المحاكم (الكلية، الاستئناف، التمييز)	٢٥ - ٢٧ / ٣ / ٢٠١٨	ص
أنواع الدعاوى الإدارية وشروط قبولها	جهات حكومية	٦ - ٨ / ٣ / ٢٠١٨	ص
قانون حماية المال العام	جهات حكومية	١١ - ١٣ / ٣ / ٢٠١٨	ص
مراحل إبرام العقود الإدارية وفقا لأحكام القانون رقم 37 لسنة 1964 بشأن المناقصات العامة	جهات حكومية	٢٠ - ٢٢ / ٣ / ٢٠١٨	ص
الإستيقاف والضبط والتفتيش والإحالة للجهات المختصة	جهات حكومية - وزارة الداخلية	٢٧ - ٢٩ / ٣ / ٢٠١٨	م

دورة اختصاص الدائرة الإدارية بدعاوى القضاء الكامل والتمييز بينهما

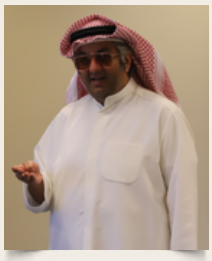

البرنامج التدريبي أنواع الدعاوى الادارية وشروط قبولها خلال الفترة الصباحية الموافق 6-8 مارس 2018 والتي حاضر فيها المستشار /محمد بهمن, وبلغ عدد المشاركين 29 مشارك من جهات حكومية.

وقد تناولت الدورة إختصاص الدائرة الإدارية بدعاوى القضاء الكامل والتمييز بينهما, وما يخرج عن اختصاص الدائرة الإدارية وشروط قبول الدعاوى الإدارية,ومسائل متنوعة هامة.

ويأتي إنعقاد مثل تلك الدورات رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع كافة القضايا وتحقيقًا للإرتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035.

مهارات التواصل مع الآخرين

نظم قطاع التأهيل المستمر والتخصصي في الفترة الصباحية بتاريخ 4-6 مارس 2018 البرنامج التدريبي حول مهارات التواصل مع الآخرين، والتي حاضرت به الدكتورة لولوه الجاسر وبلغ عدد المشاركين 12 من إدارة الإستشارات الأسرية.

وقد تناول البرنامج حول التعريف والتدريب على وسائل التواصل الفعال والذي يعتبر إدارة التعامل مع الآخرين، ومن أهم المحاور التي تضمنها البرنامج هي: شرح عناصر الاتصال الرئيسية ووسائل التواصل وشروط نجاح الإتصال وأيضاً صفات الإتصال الناجح. ويأتي إنعقاد مثل تلك الدورات رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع كافة القضايا وتحقيقاً للإرتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035.

البرنامج التدريبي: الدعوى المستعجلة

نظم قطاع التأهيل المستمر والتخصصي في الفترة المسائية بتاريخ 4-6 مارس 2018 البرنامج التدريبي حول "الدعوى المستعجلة" والذي حاضر به المستشار / فواز السميط، وبلغ عدد المشاركين 23 من السادة وكلاء وقضاة المحكمة الكلية.

وتناول البرنامج التدريبي مفهوم نطاق إختصاص قاضي الأمور المستعجلة والذي تم مناقشته في مبحثين متتالين أولهما: شرح مبسط لشرطي الإستعجال وعدم المساس بالموضوع، وثانيهما شرح بعض المبادئ التي أرستها محكمة النقض في شرطي الإستعجال وعدم المساس بالموضوع اللازمين لإختصاص قاضي الأمور المستعجلة.

البرنامج التدريبي علم النفس القضائي للسادة موظفي إدارة النيابة العامة خلال الفترة الصباحية 6 مارس 2018

وحاضر فيها رئيس النيابة بالنيابة الكلية / محمد إبراهيم عضو المكتب الفني للنائب العام ، وقد بلغ عدد المشاركين 18 مشاركاً من إدارة النيابة العامة.

وتناول البرنامج عدة محاور أهمها :

1. تعريف علم النفس القضائي ووضعه من علم النفس الجنائي حيث أن علم النفس القضائي هو العلم الذي يعنى بدراسة نفسية من له دور في الخصومة التي يختص بها القضاء، وأما علم النفس الجنائي هو فرع من فروع علم النفس التطبيقي يهتم بدراسة سلوك الإنسان في إطار تعامل هذا السلوك مع القانون وأن علم النفس الجنائي يدرس نفسية المجرم عن طريق الوقاية أو عن طريق العلاج، أما علم النفس القضائي فإنه يدرس نفسية المنحرف وهو فرع من فروع علم التحقيق الجنائي.
2. قانون الجزاء بصفته القانون الجنائي الموضوعي هو نبراس علم النفس الجنائي أما قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بصفته الشريعة الإجرائية فإنه يستوحي أحكامه من علم النفس القضائي.

المستشار

عبدالله القصيمي

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي

تحدث عن أنشطة وفعاليات القطاع قائلاً:

إنجازات وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي

في إطار أنشـطة وفعاليات قطاع التدريب التأسيسـي حرص القطاع على إسـتمرار مسيرته التدريبية من خلال اسـتكمال عقد العديد من الدورات التأسيسـية للباحثين القانونيين والشـرعيين وأمناء سـر التحقيق على النحو التالي:

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفـــترة	ملاحظات
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر)	95 باحث قانوني	النيابة العامة	2017/7/23 2018/7/23 سنة	مستمرة ورش العمل والتدريب العملي بالنيابات
2	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة العاشرة)	18 باحث وباحثة شرعيين	جهات حكومية	2018/1/21 2018/5/3 3 أشهر	مستمرة

اسـتكمال برنامج الـدورة التدريبية التأسيسـية للباحثين القانونيين المرشـحين للعمل كـوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر):

(1) تـم اسـتكـمال الـفـتـرة الأولـى مـن الـتـدريـب الـعـمـلـي بـالـنـيـابـات الـمـخـتـلـفـة وذلـك بـإلـحـاق الباحثين وعددهم (47) باحث وتقسيمهم إلى ثمان مجموعات، وذلك خلال الفترة من 4 فبراير 2018 وتستمر حتى 29 مارس 2018 وذلك وفقاً للجدول التالي:

كشف توزيع مجموعات التدريب العملي بالنيابات المختلفة (الفترة الأولى)

المجموعة / الفترة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة
من 2018/3/4 إلى 2018/3/8	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث
من 2018/3/11 إلى 2018/3/15	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية
من 2018/3/18 إلى 2018/3/22	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الأحمدي	المخدرات والخمور
من 2018/3/25 إلى 2018/3/29	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر

(2) استكملت الفترة الأولى من ورش العمل بالمعهد، وذلك بإلحاق الباحثين وعددهم (48) باحث وتقسيمهم إلى أربع مجموعات وذلك خلال الفترة من 4 فبراير 2018 وتستمر حتى 29 مارس 2018 بالفترة الصباحية من الساعة 9:00 حتى 12:30، وذلك وفقاً للجدول التالي كما ستعقد اختبارات لكل مادة على حدة في يوم الخميس من كل أسبوع :

ورش العمل (الفترة الأولى)

المجموعة / الفترة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
من 2018/3/4 إلى 2018/3/8	جرائم القتل والضرب	جرائم الخطف والعرض	جرائم المخدرات	جرائم الأحداث
من 2018/3/11 إلى 2018/3/15	جرائم الأموال العامة	جرائم الإعلام والمطبوعات	جرائم السرقات	جرائم التزوير
من 2018/3/18 إلى 2018/3/22	جرائم الخطف والعرض	جرائم القتل والضرب	جرائم الأحداث	جرائم المخدرات
من 2018/3/25 إلى 2018/3/29	جرائم الإعلام والمطبوعات	جرائم الأموال العامة	جرائم التزوير	جرائم السرقات

(3) بدأت مناقشة الأبحاث القانونية خلال الفترة من 11 مارس 2018 وحتى 5 إبريل 2018، وذلك خلال الفترة المسائية وتم تقسيم الباحثين إلى ثلاث لجان للمناقشة.

الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة العاشرة):

تم استكمال الدورة العاشرة بتاريخ 21 يناير 2018 ومستمرة حتى 3 مايو 2018، وإلتحق بها عدد (18) من الباحثين والباحثات الشرعيين من مختلف الجهات الحكومية.

المستشار
المغفور له بإذن الله
صلاح فهد اسماعيل الفهد

رئيس محكمة أمن الدولة
ورئيس محكمة الجنايات المستأنفة
(سابقاً)
2003 - 1949

لقد حفل تاريخ القضاء الكويتي بالعديد من الأعلام الذين سطروا بأسماءهم حروفاً من نور وفي لمسة وفاء وعرفان إلى أحد رجال القضاء بالكويت وهو المغفور له بإذن الله المستشار/ صلاح فهد اسماعيل الفهد – رئيس محكمة أمن الدولة ورئيس محكمة الجنايات المستأنفة سابقاً – طيب الله ثراه وجعل جنة الخلد مثواه – نسلط الضوء على لمحات من وميض سيرته العطرة والتي ستظل ذكراه راسخة في الأذهان وعلى جانب من حياته العملية والشخصية علها تكون قدوة للأجيال القادمة .

ولـد المغفور له بإذن الله تعالي بالكويت في 1949/3/12 اتسـم بالنزاهة والصدق والشـجاعة واتفـق الجميع على أنه مقاوماً وقاضياً وإنسـاناً وكان مثالاً يحتذى به في البطولة .

على المستوى العملي :

حصـل على درجـة البكالوريوس فـي القانون وعيـن بوظيفـة وكيل نيابـة (ب) بالنيابـة العامة فـي عام 1969 وتـم ترقيته لوظيفـة وكيل نيابة من الدرجة الأولى (أ) بالنيابة العامة عام 1973.

ثـم تـم ترقيتـه لوظيفـة (قـاض مـن الدرجة الأولى) بالمرسوم الأميري عام 1976.

ثم تم ترقيته لوظيفة (وكيل محكمة بالمحكمة الكلية) عام 1980 وعين بوظيفة مستشار بمحكمة الإسـتئناف منذ 1984 حيث شغل منصب رئيس الدائرة الجزائية الرابعة لمحكمة الإسـتئناف العليا حتى تاريخ وفاته في عام 2003.

حضر العديد من المؤتمرات الدولية في العديد مـن المهمـات الرسـمية حيث تم تكليفـه بمهمة رسمية لحضور المؤتمر الأول لوزراء العدل العرب والذي عقد في صنعاء في الفترة من 21 – 25 / فبراير/1981.

أرسل لمعهد القضاء بالقاهرة عندما كان يتقلد منصب (وكيل نيابة ب) لحضور دورة تدريبيه لمدة 6 شهور عام 1972.

تم ندبه للمجلس البلدي لمناقشـة تشـريعات المراسيم المقترحة عام 1976.

كمـا تـم ندبـه لرئاسـة هيئـة التحكيـم فـي المعاملات المتعلقة بالأسهم التي تمت بالأجل أثناء أزمة سوق المناخ في عام 1982.

تقلد العديد مـن المناصب القضائية الرفيعة، فقـد تولـي منصـب رئيـس محكمة أمـن الدولة إبـان التحرير من العـدوان العراقي الغاشـم عام 1991 وتولي بكل بسـالة وشجاعة التصدى لتلك الجرائم.

كان رحمه الله من شـيوخ القضاة المؤسسين للقضاء بالدولة متميزاً في كتاباته.

اتسم بالمهنية العالية والإحترافية والدقة المتناهية في عمله والتحكم في عواطفه في آجل المواقف والإقدام والشجاعة في التصدي للقضايا وعرف عنه أنه قاضي المهام الصعبة وصاحب القلم الرفيع العادل.

ومن أبرز القضايا التي تصدى لها إثر النظام العراقي الغاشم حيث أنه استطاع التعامل بإحترافية مع كل قضية على حده والتحكم في عواطفة وأخبر العالم أجمع أنه بالرغم من إرتفاع درجة غليان الشارع الكويتي لكل من هو عراقي إلا أن الأحكام صدرت بصورة عادلة

كما تصدى لقضية المديونيات الصعبة بهيئة تحكيم معاملات الأسهم .

وأيضاً من أبرز القضايا التي تصدى لها المستشار الراحل صلاح الفهد قضية الشخص المتهم بخطف الأطفال وحرقهم الملقب بالذئب.

وأيضاً قضية الشبكة الإرهابية في محاولة اغتيال الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) .

على المستوى الإنساني والاجتماعي :

كان رجلاً فاضلاً شجاعاً محباً للخير متفانياً في عمله ووطنياً ومثالاً للجميع في الشجاعة والبطولة والإقدام فقد كان أحد أبطال المقاومة أثناء الإحتلال العراقي الغاشم وقدم الكثير لهذا الوطن.

فبعد اندحار النظام العراقي الغاشم وبعد أن بدأ النظام الغاشم بتهديد كل من يتعرض لمعاونيه بالويل والثبور لمن يمس هؤلاء المتعاونين بأي أذى وبالرغم من الظرف الإستثنائي الذي كان يمر به من وجود أخيه الأسير الأستاذ / بدر الفهد الذي كان يتقلد منصب (وكيل نيابة ب) بيد السلطات العراقية لقيامه بإحدى البطولات ضد سلطات الإحتلال أثناء الغزو العراقي الغادر إلا أن هذا الظرف لم يثن المستشار / صلاح الفهد عن تولي رئاسة محكمة أمن الدولة والذى أعطى صورة جميلة وحيادية وحضارية للكويت الوطن أمام الرأي العام.

عرف عنه التواضع والتمسك بدينه ولا يخشى في الحق لومة لائم ومساعدة الجميع ولم يتوانى عن إسداء النصح للجميع من زملاءه وأقاربه ومساعدة الفقراء ونصرة الضعفاء .

انتقل إلى جوار ربه وصعدت روحه الطاهرة في 27 يوليو عام 2003 عن عمر يناهز 54 .

طيب الله ثراه وجعل جنة الخلد مثواه وألهم أهله ومحبيه وذويه الصبر والسلوان

وإنا لله وإنا إليه راجعون .

ذوي الإعاقة

أن كافة المزايا والمخصصات الشهرية المقررة للمعاق وذويه بالقانون رقم 8 لسنة 2010 تستحق اعتباراً من الشهر التالي لاستيفاء كافة الإجراءات المنصوص عليها في القانون وموافقة اللجنة الفنية المختصة وليس من تاريخ حدوث الإعاقة.

من المقرر في قضاء محكمة التمييز أنه لما كان القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد نص على تقرير مزايا عينية ومخصصات شهرية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة باعتبار أن رعايتهم ليست منة أو شفقة وإنما واجب على المجتمع وإلتزاماً من الدولة نحو هذه الشريحة الهامة ما نصت عليه المادة 29 من القانون المعدلة بالقانون رقم 101 لسنة 2015 من استحقاق هؤلاء مخصص شهري حتى سن الحادية والعشرين على أن يستمر الصرف لمن هو في الدراسة حتى سن الثامنة والعشرين تقدير مخصص شهري للمرأة التي ترعى ذا إعاقة شديدة ولا تعمل، وما نصت عليه المادة 45 من منح من تقتضي إعاقته منهم الاستعانة بسائق أو خادم مخصصاً مالياً تحدده الهيئة، وإذ نصت هاتان المادتان في عجزهما على أن يكون ذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة وكانت الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة قد أصدرت القرار رقم 60 لسنة 2012 في شأن ضوابط الاستعانة بسائق أو خادم وبعد أن حددت المادة الأولى منه مقدار هذا البدل الشهري لكل ذي إعاقة شديدة أو متوسطة نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أنه يشترط لصرف هذا البدل استيفاء كافة الشروط والمستندات والطلبات التي تضعها الهيئة من خلال لجانها المختصة، ثم أصدرت الهيئة القرار رقم 61 لسنة 2014 في شأن شروط وضوابط المخصص الشهري – تفعيلاً لنص المادة 29 من القانون بما تقتضيه المصلحة العامة كما جاء بديباجته – ونصت المادة 4/5 أن يتم الصرف من الشهر التالي لتقديم طلب فتح الملف، وأعقب ذلك صدور القرار 210 لسنة 2017 باللائحة التنفيذية للقانون 8 / 2010 وسار على ذات النهج إذ نصت الفقرة الثامنة من المادة الخامسة منه على أن لا يحق للشخص ذي الإعاقة أو من ينوب عنه مطالبة الهيئة بصرف جميع المزايا العينية والمادية المشار إليها في القانون رقم 8 لسنة 2010 وتعديلاته مالم يتقدم بطلب فتح الملف ويتم الصرف من الشهر التالي من بعد تقديم الطلب مستوفياً كافة المستندات وموافقة اللجنة الفنية المختصة، كما لا يجوز بأي حال من الأحوال مطالبة الهيئة بصرف تلك المزايا بأثر رجعي" وبما مقتضاه أن كافة المزايا والمخصصات الشهرية المقررة للمعاق وذويه بالقانون رقم 8 لسنة 2010 آنف البيان تستحق اعتباراً من الشهر التالي لاستيفاء كافة الإجراءات المنصوص عليها في القانون وموافقة اللجنة الفنية المختصة وليس من تاريخ حدوث الإعاقة.

(الطعن بالتمييز 2306 لسنة 2016 جلسة 2018/2/5)

الموظف المثالـــي
لشهر مارس 2018

يسر إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، أن تتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان

للموظف/ عباس النجار

لما بذله من مجهود وعمل متفاني سائلين المولى عز وجل أن يديم عليكم الصحة والعافية ونتمنى لكم المزيد من النجاح والتفوق.

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com